جمعية العلوم الاقتصادية السوريةِ

ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون

الآثار الاجتماعية لأزمة الجفاف في المنطقة الشرقية

مداخلة الدكتور داود حيدو

أيها الحضور الكريم:

لابد أولاً من تقدير الجهد الذي بذله الدكتور رياض الشايب في إعداد البحث المشترك وفي تقديمه على نحو ممتاز وهو المتخصص بالري الزراعي والمطلع في مواقع المسؤولية على أوضاع الزراعة والري بما في ذلك على أوضاع المنطقة الشمالية الشرقية.

ليس بودي في مداخلتي هذه الإطالة ولا تكرار ما بات معروفاً على نطاق واسع لذا سأكتفي بالإشارة إلى بعض النقاط بقصد التأكيد على أهميتها:

أولاً: الجفاف وغيره من الظاهرات الطبيعية السلبية ليس بجديد على بلادنا، يقال بأنه خلال نصف القرن المنصرم عرفت البلاد تسع حالات جفاف مختلفة الشدة، ولكن أضرار تلك الحالات بما في ذلك الجفاف الأخير الذي ربما يكون من أقساها تكون – أي الأضرار – كبيرة أو ضعيفة بقدر ما يكون المجتمع متضامناً أو غير متضامن والحكومات متخذة أو غير متخذة للاحتياطات، إلا أن المؤكد هو أن الفئات الأضعف في الريف وفي المهن المرتبطة بالريف هي المتأذية أكثر من غيرها من الجفاف وما يتبعه من أعراض ونواقص.

قبل الإصلاح الزراعي كان الجفاف الفرصة المناسبة للمرابين وكبار التجار والملاكين للقيام بابتلاع صغار الفلاحين والحرفيين بالجملة وأنا شخصياً لا تزال ذاكرتي مثقلة بالعديد من حالات الظلم والبؤس التي عاناها صغار الفلاحين، ولا يخفى أن نظام الرق والعبودية عبر التاريخ كان يتفشى في مراحل الجفاف وغضب الطبيعة.

إن معظمنا عاش فترة الإصلاح الزراعي وتابع نتائجه، ونتائج بقية التدابير التقدمية التي وصعت حداً لبقايا الإقطاعية وغيرت صورة الريف السوري إلى حد كبير ونهضت بجمهور الفلاحين إلى المستوى اللائق بأهم فئة منتجة في البلاد، الأمر الذي يستدعي الانتباه والحرص والتضامن مع فلاحينا لمنع الليبرالية الجديدة من النيل من مكاسبهم وتقليص نفوذهم في المجتمع والدفع بالزراعة وغيرها من القطاعات المنتجة إلى الخلف في مقابل الخدمات والتجارة وغيرها.

ثانياً: أكد السيد المحاضر أن الدولة اتخذت في السنتين أو الثلاث الأخيرة جملة من التدابير ذات الصلة القوية بالزراعة وتربية الماشية، بعضها كان له تأثيره السلبي مثل رفع أسعار المازوت وغيره من مستلزمات الإنتاج، وذلك في أوقات غير مناسبة مما زاد في وقعها الضار. وبعد ذلك وليس بالتوازي كما يفترض، اتخذت الحكومة عدداً من التدابير التي من شأنها أن تخفض من أضرار الجفاف وأضرار القرارات السابقة.

مما اتضح أن التدابير السلبية المتخذة كان ينقصها الكثير من الروية والمعرفة الملموسة بالوضع الناشئ في الزراعة. من هنا تنشأ بتقديرنا ضرورة التشاور بشكل أفضل ومسبقاً مع أصحاب العلاقة بخصوص التدابير الحكومية التي تتناول مصالحهم، ونرى من المهم جداً إعادة المجلس الزراعي الأعلى إلى سابق نشاطه وزيادة صلاحياته في كل ما يتصل بالزراعة والفلاحين.

وبمعزل عما إذا كانت التدابير الحكومية الأخيرة كافية أو غير كافية لتخفيض الأضرار وفيما إذا كانت ستنفذ بالكامل أم سيتخللها الكثير من النواقص والانتهازية نرى أن ما يضعفها القول في عدة مناسبات أن التنفيذ سيكون ضمن الإمكانيات المتوفرة.

ودون أن نعلم من يحدد حجم هذه الإمكانيات ونوعها وطريقة استخدامها. هذه المقولة تستوجب الحذر كونها تتضمن عدة احتمالات.

لنكن على بيّنة أن العالم كله يتجه الآن إلى ضمان إنتاج الغذاء حتى باتت تغذية الشعب تحتل الأولوية الأولى في نشاط ومسؤوليات كل الحكومات وبخاصة الدول التي نراها تتعرض دورياً وبالصدف لغضب الطبيعة وتدهور المناخ وغير ذلك من الصعوبات. ومما بات معترفاً به على نطاق واسع أن أولوية إنتاج الغذاء وتوزيعه الصائب تقضي كأول ما تقضي به هو تقليص تأثير آليات السوق في تحديد حصول عامة الناس على التغذية المناسبة، وبات من المؤكد أن أي تقليص من تأثير آليات السوق يتطلب التدخل الحكومي المباشر وغير المباشر.

ولنلاحظ أن الإنتاج الزراعي بحد ذاته يبقى تحكم المنتج بنتائجه أقل بكثير مما في القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعة والخدمات، من هنا تأتي بشكل إضافي أهمية التدابير الحكومية التي تضمن استقرار التغذية على الرغم من تذبذبات المواسم وتقلبات العوامل الطبيعية.

لنتصور كم كان وضع فلاحينا أصعب وحرج الحكومة أكبر لو لم نقاوم ونعطل اقتراحات ليبرالينا بتحويل المصرف الزراعي إلى مصرف يعمل كالمصارف الخاصة وتقليص فعاليات المؤسسات الحكومية الداعمة للزراعة والمضي في تحرير المواد الزراعية والسماح بتصديرها دون ضوابط.

<u>ثالثاً</u>: لقد ثبت على نطاق واسع وبخاصة أثر الأزمة العالمية الحالية، أن الليبرالية الجديدة المصاغة أصلاً على هوى الرأسمالية الاحتكارية ليست الوصفة التي تفيد توازن التطور الاقتصادي وتعزيز التضامن الاجتماعي حتى في البلدان الأكثر تطوراً، فكيف يمكن توقع ذلك منها في البلدان المتخلفة؟ وبإمكاننا أن نؤكد أن الأزمة الحالية حتى وإن أوقفت أو انحسرت في العديد من قطاعات الخدمات والإنتاج إلا أنها في قطاع الزراعة وإنتاج الغذاء فستبقى قائمة وسيزداد عدد ضحاياها خاصة في البلدان النامية، لذا فحسناً فعلنا بأن قاومنا استفحالها في بلادنا ولا نزال نقاوم دون أن نتطرف ونشمل كل القطاع الخاص بمظالمها. تقر الحكومة في تقييمها لنتائج الخطة الخمسية العاشرة بأن الإنتاج المادي في الصناعة والزراعة تأخر عن التطور العام الذي أصاب بالدرجة الأولى الخدمات والتجارة.. إلخ، وهذا يعني إذا ترجم اجتماعياً وسياسياً أن حصة ونفوذ العمال والفلاحين وصغار الكسبة تقلصا أمام حصة ونفوذ الفئات الأخرى.وإن مفهوم النمو والاستثمار تعرض للنشوة الأمر الذي انعكس على شكل عجز في ميزانيات ونفوذ الدولة في الاقتصاد والحياة الاجتماعية أيضاً، إن هذا العجز يقلقنا خاصة إذا عرفنا أنه يؤخر إن لم يعطل الكثير من المشاريع الإستراتيجية وخاصة في مجال الزراعة والري المكلفة جداً، وإذا تمت تغطيته فيتم ذلك بالدرجة الأولى عن طريق الضرائب غير المباشرة أي على حساب أوسع الجماهير المرهقة أصلاً. إننا نعطي أهمية خاصة لمشروع مياه دجلة ونرى إعلانه المشروع الوطني الأول في الخطة الخمسية الحادية عشر.

<u>رابعاً</u>: أيها الأصدقاء الأعزاء:

نحن في الحزب الشيوعي السوري أسوة ببقية الأحزاب والقوى التقدمية نتابع الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد مع إيلاء أهمية خاصة لوضع الجماهير المنتجة من عمال وفلاحين ومثقفين وصغار الكسبة ومن الطبيعي أن نكون قد تألمنا للوضع الناشئ في المناطق الشمالية والشرقية بسبب الجفاف الذي زاد في الظلم الواقع أصلاً

وتاريخياً على سكان هذه المناطق، كما ونتابع الإجراءات التي تتم على نطاق الدولة وبمساعدة بعض المنظمات الدولية للتخفيف من ضائقة الناس العاديين هناك.

ولكننا نرى أن تخلف هذه المناطق عن غيرها من مناطق البلاد هو نتيجة استغلالها واستنزافها تاريخياً ولذا فلا يجوز اعتبار الإجراءات المتخذة حالياً إسعافية وإنما دائمة ومستمرة لسنوات قادمة. هذا أولاً، وثانياً عدم الاكتفاء بالجهود الحكومية التي تغلب عليها البيروقراطية، وربما الإهمال وقلة المعرفة والفساد أيضاً ففي هذه المناطق منظمات شعبية وأحزاب جبهوية وقوى وطنية مخلصة مستعدة للمساهمة وإنجاح الخطط والمشاريع. وثالثاً لا يجوز فهم الوضع هناك على أنه مؤقت وصدفة ويحتاج للمعالجة. إن المنطقة الشمالية الشرقية هي المنطقة التي تتوفر فيها أكثر الاحتياطات الإنمائية في الزراعة والصناعة والخدمات، احتياطات تنتظر الاستثمار والوضع في الخدمة، وهذا وذاك يتطلب تفادي النواقص في مجال التعليم والتأهيل المهني في مجال الرعاية الصحية ومكافحة الأوبئة في مجال تأمين المرافق العامة خاصة مياه الشرب والصرف الصحي في مجال التصنيع وتنويع الزراعة وخلق مصادر العمل والكسب، في مجال الإسكان والنقل والثقافة والرياضة والفنون.

وأخيراً وليس آخراً في مجال سيادة القانون وحماية الحقوق والمساواة التامة بين المواطنين ومكافحة كل أشكال التطرف والطائفية.

د. داود حيدو